

Distr.
GENERAL

TD/B(S-XXII)/3
13 July 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون
جنيف، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

خطة عمل الدوحة

يُعمم النص الوارد هنا كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين والدورة التنفيذية السابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية، بناءً على طلب رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين في جنيف.

خطة عمل الدوحة

نحن، رؤساء دول وحكومات مجموعة ال ٧٧ والصين، المجتمعون في الدوحة بقطر في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بمناسبة قمة الجنوب الثانية لمجموعة ال ٧٧؛ إذ نسترشد بأحكام برنامج عمل هافانا الذي اعتمدته قمة الجنوب الأولى لمجموعة ال ٧٧، التي عقدت في هافانا، بكوبا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وإذ نؤكد من جديد استمرار أهمية هذه الأحكام؛

وقد استعرضنا تنفيذ إعلان وخطة عمل هافانا وإنجازات مجموعة ال ٧٧، فضلاً عن التحديات التي تواجهها في مجال النهوض بالتنمية؛

وقد قمنا بتقييم الاقتصاد العالمي المتسم بتعقيد متزايد وتغير سريع، وتطور النظام الاقتصادي الدولي غير العادل وغير المنصف، وما ينتج عن ذلك من تحديات جديدة متعددة الأوجه؛

وإذ نرحب باستنتاجات وتوصيات الدورة العاشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، التي عقدت في طهران بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، وبالدورة الحادية عشرة لهذه اللجنة التي عقدت في هافانا بكوبا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

وإذ نرحب أيضاً بالتدابير والمبادرات التي اعتمدها المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا، الذي عقد في دبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، والمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتجارة والاستثمار، الذي عقد في الدوحة بقطر يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

وإذ نرحب كذلك بإعلان مراكش وإطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب، اللذين اعتمدهما المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب المعقود في مراكش، بالمغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

واقترعاً منا بأن كثيراً من الأهداف قد تحقق منذ قمة الجنوب الأولى، ولكن التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل هافانا يتطلب توفر الموارد الضرورية والالتزام السياسي الجماعي من جانب أعضاء المجموعة؛

وإذ نشدد على الحاجة إلى القيام، تمشياً مع برنامج عمل هافانا، بتكثيف التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي فيما بين البلدان النامية في جميع الميادين؛

وإذ نؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز الوحدة والتضامن فيما بين بلدان الجنوب، باعتبار ذلك عنصراً لا غنى عنه في الدفاع عن حقنا في التنمية ومن أجل إقامة نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً ومن أجل الإبقاء والحفاظ على حيز السياسات الضروري للبلدان النامية سعياً منها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية؛

وإذ نؤكد من جديد النهج الإيجابي الذي تسترشد به أعمال مجموعة ال ٧٧؛

وإذ نسلم بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ الإجراءات التي اتفقت عليها بلدان الجنوب؛

وإذ نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تناول الاهتمامات الخاصة لأقل البلدان نمواً عن طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛

نقرر اعتماد خطة عمل الدوحة ونلزم أنفسنا بضمان تنفيذها على النحو التالي:

ألف - العولمة:

- ١- العمل من أجل وضع استراتيجية مشتركة لضمان توفير حيز للسياسة العامة الوطنية للبلدان النامية في جميع المجالات، وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والسياسة العامة المالية والصناعية، مما يسمح لهذه البلدان باعتماد أنسب التدابير والإجراءات الملائمة لمصالحها وأولوياتها الوطنية، ولإعمال حقها في التنمية.
- ٢- الاعتراف بأن الاعتماد على آلية السوق وحدها لا يكفي لمواجهة تحدي التنمية في ظل اقتصاد عالمي يسير على طريق العولمة ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٣- العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق الإدارة السليمة للعولمة عن طريق سد النقص في الديمقراطية وتدعيم المشاركة الكاملة والفعالة من جانب البلدان النامية في عملية صنع القرارات ووضع القواعد الاقتصادية الدولية، فضلاً عن تدعيم الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية.
- ٤- المطالبة بتحقيق تنسيق أكبر فيما بين المؤسسات والوكالات الدولية، وبخاصة تلك التي تتناول قضايا التنمية والتمويل والقضايا النقدية والتجارية بغية تشجيع تحقيق ترابط أكبر في سياساتها بقصد جعلها أكثر توجهاً نحو التنمية.
- ٥- توجيه طلب إلى الأونكتاد وإلى مركز الجنوب بأن يبحث بالتشاور مع الدول الأعضاء، عن طريق أعمالهما البحثية والتحليلية، طرق ووسائل تطبيق مفهوم حيز السياسة العامة في العلاقات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك في جميع المحافل الدولية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.
- ٦- الترحيب بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة وحث الجمعية العامة والأجهزة والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على النظر بشكل كامل في المقترحات والتوصيات الواردة فيه بقصد الإسهام في جعل العولمة شاملة ومنصفة لجميع الناس في العالم، على أن توضع في الاعتبار أوضاع البلدان النامية والاحتياجات والأولويات والسياسات الإنمائية الوطنية.
- ٧- العمل على ضمان أن تُحترم بالكامل في البرامج والسياسات الموضوعة في سياق العولمة مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخاصة عندما تتعلق بالمساواة فيما بين الدول واحترام استقلال الدول والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتشديد على أن تُستلهم هذه المبادئ والمقاصد في التزامنا الكامل بتعددية الأطراف وفي البحث عن نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً يتيح الفرص لرفع مستوى معيشة شعوبنا.

٨- العمل على إقامة نظام تجاري عادل ومنصف ومرتكز على القواعد داخل منظمة التجارة العالمية يكون شاملاً ويعطي الأولوية للبُعد الإنمائي ويعمل، كخطوة أولى وفي سياق المؤتمر الوزاري السادس الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في هونغ كونغ، وهي المنطقة الإدارية الخاصة للصين، على تعظيم الفائدة المستمدة من الاشتراك المتزايد من جانب البلدان النامية في التجارة الدولية، والقيام تحقيقاً لهذه الغاية باتخاذ الإجراءات التالية:

١٠- تحقيق أتم تنفيذ للولاية الإنمائية الواردة في إعلان الدوحة الوزاري ومقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في جميع مجالات برنامج عمل الدوحة، وخاصة في مجالات الزراعة، والوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية، والخدمات، وقواعد نظام الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، فضلاً عن منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية عملية وذات معنى، واعتماد حلول عملية وملموسة للقضايا المتعلقة المتصلة بالتنفيذ وأوجه القلق التي تثيرها البلدان النامية؛

٢٠- تناول القضايا المتعلقة بالتجارة التي حددت من أجل دمج الاقتصادات الصغيرة الشديدة التأثر بالخدمات في النظام التجاري المتعدد الأطراف دمجاً أوفى، على النحو الموعز به في الفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة وعلى النحو الوارد في مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ المتعلق ببرنامج عمل الدوحة؛

٣٠- ضمان وجود برامج لتقديم المساعدة المالية والتقنية ذات الوجهة المحددة وبرامج لبناء القدرات من أجل البلدان النامية، يكون من شأنها زيادة تمكينها من جني فوائد مثلى من النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

٤٠- التأكيد على أهمية تعزيز وبلوغ عالمية العضوية في منظمة التجارة العالمية والدعوة، في هذا السياق، إلى التعجيل بعملية الانضمام دون معوقات سياسية، بطريقة سريعة وشفافة وفي ظل التقيد الكامل بمبادئ المعاملة الخاصة والتفاضلية من أجل البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، التي تتقدم بطلبات لعضوية منظمة التجارة العالمية؛

٥٠- إتاحة وصول جميع المنتجات التي يكون منشؤها أقل البلدان نمواً، على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص، من جميع هذه البلدان إلى أسواق البلدان المتقدمة وكذلك إلى أسواق البلدان النامية التي تكون في وضع يمكنها من القيام بذلك ودعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً للتغلب على المعوقات التي تواجهها في جانب العرض؛

٦٠- تحرير تجارة الخدمات في القطاعات وأساليب التوريد التي تهم البلدان النامية، وخاصة في الأسلوبين الرابع والأول من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، ومساعدة البلدان النامية في تعزيز القدرة المحلية على توريد الخدمات وأطرها التنظيمية، مع التسليم بحاجتها إلى مرونة في مجال السياسات تتفق مع المادة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات؛ وزيادة التدفقات الاستثمارية في القطاعات التي تحددها البلدان النامية، استناداً إلى أهداف سياساتها الوطنية؛

٧٠ دعم البعد الإنمائي للنظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية، على أن تؤخذ في الحسبان المستويات المختلفة للتنمية في البلدان النامية بقصد ضمان الوصول بتكلفة معقولة إلى المنتجات الأساسية الضرورية، بما في ذلك الأدوية والأدوات التعليمية والبرمجيات، ونقل المعرفة، والنهوض بالبحوث، وحفز الابتكار والنشاط الإبداعي، وفي هذا الصدد فإننا:

(أ) ندعو إلى اتخاذ إجراءات للتسهيل بالأعمال المضطلع بها بشأن الولاية المتصلة بالتنمية والخاصة بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتنفيذ القضايا ذات الصلة في إعلان الدوحة الوزاري، ولا سيما بشأن قضايا جعل قواعد الملكية الفكرية من الاتفاق المذكور آنفاً داعمةً لأهداف اتفاقية التنوع الأحيائي (البيولوجي)؛

(ب) ندعو المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة، إلى أن تدرج في جميع خططها وأنشطتها المستقبلية - بما في ذلك تقديم المشورة القانونية - بعداً إنمائياً يشمل النهوض بالتنمية ووصول الجميع إلى المعرفة، ووضع القواعد المؤيدة للتنمية، ووضع مبادئ عامة ومبادئ توجيهية مواتية للتنمية فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية ونقل ونشر التكنولوجيا؛

٩- زيادة ودعم الاندماج التجاري وتقديم الدعم في مجال التكيف إلى البلدان النامية بغية بناء القدرة على التفاوض على الاتفاقات التجارية وتنفيذها، وللاضطلاع بالتكيف الضروري من أجل المنافسة والتجارة، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

١٠ دعم تعزيز القدرات الإنتاجية والقدرات التوريدية الأخرى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٢٠ إنشاء وتشغيل صندوق "التوفير المعونة من أجل التجارة" (يكون إضافةً للمعونة المقدمة من أجل التنمية) بغية مساعدة البلدان النامية على التكيف مع نظام تجاري عالمي أكثر انفتاحاً؛

٣٠ تشجيع الاستثمار، بمشاركة من القطاع الخاص، في تنمية الهياكل الأساسية المادية المتصلة بالتجارة في البلدان النامية، بما في ذلك في سياق تنفيذ الالتزامات المتعهد بها وخاصة من جانب البلدان المتقدمة بشأن تقديم الدعم من أجل تنمية الهياكل الأساسية لتيسير التجارة.

١٠- ضمان عدم تقويض الميزة التنافسية للبلدان النامية بفعل أي شكل من أشكال الحماية، بما في ذلك الاستخدام التعسفي والجائر للتدابير غير التعريفية والحوافز غير التجارية والمعايير الأخرى بغية تقييد وصول منتجات البلدان النامية على نحو غير مشروع إلى أسواق البلدان المتقدمة، وإعادة تأكيد أنه ينبغي أن تؤدي البلدان النامية دوراً متزايداً في صياغة المعايير المتعلقة، في جملة أمور، بالسلامة والبيئة والصحة.

١١-حث مجموعة الـ ٢٤ على العمل على نحو وثيق مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الـ ٧٧ في الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق إصلاحات في الهياكل المالية الدولية من أجل أن يكون للبلدان النامية صوتها ومشاركتها على نحو

فعال في عملية صنع القرارات الدولية، من أجل التنفيذ الكامل لتوافق آراء مونتيري، بغية تحقيق الاستقرار، والحد من خطر وقوع أزمات اقتصادية ومالية، وبغية تدعيم قدرة البلدان النامية على الاستجابة لهذه الأزمات.

١٢- القيام في المحافل الدولية ذات الصلة بتناول مسألة الطابع الملح لاتخاذ تدابير على الصعيد العالمي لرصد التدفقات القصيرة الأجل لرؤوس الأموال، وخاصة فيما يتعلق بمصادر وحركة رؤوس أموال المضاربة، ولحماية استقلالية البلدان النامية في إدارة تدفقات رؤوس الأموال واختيار نظام حساب رأس المال الخاص بها.

١٣- السعي إلى أن يكون للبلدان النامية تمثيل في مصرف التسويات الدولية عن طريق إنشاء لجنة تُسمى "لجنة الأسواق الناشئة" لكي توضع مصالح الجنوب في الاعتبار وتؤخذ في الحسبان عند وضع معايير الأعمال المصرفية والمالية الدولية.

١٤- بذل جهود متزايدة داخل المؤسسات المالية الدولية بغية إيجاد اتفاق على استحداث آليات تمويل دولية تكون فعالة في تلبية احتياجات البلدان النامية وتمكنها من التخفيف من تأثير الصدمات التجارية والمالية الخارجية، ولا سيما في حالة البلدان النامية التي تعتمد إيراداتها التصديرية اعتماداً شديداً على صادرات السلع الأساسية.

١٥- مواصلة الجهود الرامية إلى تحديد مصادر ابتكارية لتمويل التنمية، تكون قادرة على توفير التمويل على أساس مستقر ويمكن التنبؤ به وإضافي بغية مساعدة البلدان النامية في النهوض بالتنمية الاقتصادية وفي استئصال شأفة الجوع والفقر. وينبغي في هذا الصدد إيلاء الاعتبار الواجب لجميع الأعمال الجاري الاضطلاع بها بشأن هذه القضية، وخاصة من جانب الفريق التقني المعني بآليات التمويل المبتكرة المنشأ في إطار اجتماع القادة العالميين المعني بـ "التصدي للجوع والفقر"، الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بمبادرة من الرئيس البرازيلي، السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا.

١٦- الحث على تحقيق تنسيق أكبر فيما بين وزراء الخارجية والمالية والتخطيط والتجارة لمجموعة ال ٧٧ من أجل تشجيع بلوغ تناسق أكبر في مبادراتنا مع باقي العالم.

١٧- ضمان أن تولى، في إصلاح الأمم المتحدة، أولوية عالية للتنمية وأن يجري على نحو ملائم تعزيز وتمكين الأجهزة والوكالات والمؤسسات والصناديق والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بغية دعم هذه الأولوية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نعوّز إلى رئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك، بالتعاون مع الفروع الأخرى لمجموعة ال ٧٧، بالعمل في المحافل المناسبة للنهوض بهذا الهدف.

١٨- التعاون مع المؤسسات ذات الصلة لتكملة مؤشرات التأثير الشديد بالصدمات.

١٩- الدعوة إلى اتباع نهج دولي متكامل وشامل بشأن الزيادة في إسهام السلع الأساسية في التنمية عن طريق اتخاذ إجراءات ترمي، في جملة أمور، إلى ما يلي:

١٠- التصدي للمعوقات في جانب العرض، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، لتمكينها من استغلال ميزتها النسبية ولتحديد قيمة مضافة وتحقيق التنوع؛

- ٢٠ بحث إنشاء صندوق لدعم الصادرات من أجل البلدان المعتمدة على السلع الأساسية يركز على بناء المؤسسات وتنمية الهياكل الأساسية الرئيسية ورفع مستوى قدرات القطاع الخاص؛
- ٢١ إزالة الشروط الصعبة المتعلقة بدخول الأسواق مثل تلك الناشئة عن هياكل سوقية مركزة ومتغيرة، وكذلك عن معايير المنتجات الصارمة والمتباينة جداً؛
- ٢٢ تدعيم إمكانية وصول البلدان النامية إلى الائتمان المعقول التكلفة وتخصيص أموال لتحسين الشروط القانونية والتنظيمية؛
- ٢٣ ربط سداد الديون وخدمة الديون من جانب البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ربطاً منهجياً بالتحركات المعاكسة في أسعار صادرات وواردات السلع الأساسية؛
- ٢٤ دعم تمويل وتنفيذ أعمال فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية، التي اقترحت إنشاؤها في الأونكتاد الحادي عشر، بما في ذلك عن طريق إنشاء فريق عمل يعنى بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية فضلاً عن التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية، وخاصة الحساب الثاني من هذا الصندوق؛
- ٢٥ مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق فعالية الاتفاقات السلعية الدولية المبرمة في ظل توجيه الأمم المتحدة والتي ترمي إلى تعزيز وتحسين إنتاج وتجارة المنتجات الأولية ذات الأهمية الحيوية للبلدان النامية.
- ٢٠ - العمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت أشكال الهيمنة الاستعمارية أو الأشكال الأخرى للهيمنة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، والتي تؤثر على نحو معاكس في تنميتها الاجتماعية الاقتصادية، ودعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإنهاء استمرار الاحتلال الأجنبي، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
- ٢١ - دعم التدابير والمبادرات الهادفة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً، التي تعرقلها مجموعة شتى من المعوقات الهيكلية والمعوقات في جانب العرض.
- ٢٢ - العمل من أجل ضمان زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بغية دعم أنشطتها الإنمائية وزيادة الفوائد التي يمكن أن تجنيها من هذه الاستثمارات، وتحقيقاً لهذه الغاية فإننا:
- ١٠ ندعو الحكومات الوطنية الساعية إلى تنمية الهياكل الأساسية وتوليد استثمارات أجنبية مباشرة إلى استحداث استراتيجيات متكاملة يشترك فيها القطاعان العام والخاص على السواء ويقوم بتسييرها، حيثما كان ذلك ملائماً، المانحون الدوليون؛
- ٢٠ ندعو المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى النظر في تبسيط وزيادة شفافية آليات تقدير المخاطر بغية جعل هذه الآليات أكثر توجهاً نحو التنمية؛

٣٠ تشجيع اشتراك الاستثمار الخاص الأجنبي في تنمية الهياكل الأساسية؛

٣١ المبادرة باتخاذ تدابير تخفف من تأثير التقلبية المفرطة في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل.

٢٣ - النظر في توسيع حجم السوق وزيادة فرص الاستثمار إلى أقصى حد بإنشاء أسواق دون إقليمية وإقليمية وأقاليمية عن طريق ترتيبات اقتصادية ثنائية ودون إقليمية وإقليمية.

٢٤ - التسليم بالحاجة إلى توجيه القدرات والموارد الخاصة إلى تنشيط القطاع الخاص في البلدان النامية عن طريق اتخاذ إجراءات في المجالات العامة، والعامة/الخاصة، والخاصة بغية إيجاد بيئة تمكينية للشراكة والإبداع يكون من شأنها أن تسهم في التعجيل بالتنمية الاقتصادية واستئصال شأفة الجوع والفقر.

٢٥ - الالتزام بتعزيز وتيسير حوار السياسات الوطني بشأن دور القطاع الخاص الأهلي في التنمية وحفز إطار السياسات والإطار القانوني والتنظيمي على دعم تنمية القطاع الخاص.

٢٦ - مواجهة القلق المتعلق بتكاثر الدعاوى فيما يخص النظام القائم لتسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين والتأثير السلبي الذي يمكن أن تمارسه هذه الدعاوى من حيث التنمية. ونحن نشجع في هذا الصدد على التفاعل وتبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية وشتى المؤسسات التي تتناول مسألة تسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين، ونشجع خاصة الأونكتاد على مواصلة وتعميق أعماله بشأن هذه المسألة.

٢٧ - العمل لضمان قيام مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، الذي سيعقد تحت رعاية الأونكتاد في أنتاليا بتركيا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ باعتماد توصيات تحدد سياسات وتدابير ملموسة يكون من شأنها جعل الأسواق العالمية أكثر كفاءة وعدلاً وإنصافاً عن طريق منع وتفكيك الهياكل والممارسات المضادة للمنافسة والتي تتبعها مؤسسات أعمال عالمية، وعن طريق تشجيع المسؤولية الإنمائية لأوساط الشركات الفاعلة وتشجيع محاسبتها.

٢٨ - دعوة الحكومات والمؤسسات الوطنية في الجنوب إلى مواصلة النهوض بالتنوع الثقافي والحفاظ على تقاليد شعوبها وكذلك على المعارف والممارسات والتكنولوجيا التقليدية للسكان الأصليين وللسكان المحليين من أجل تحقيق التنمية المحلية.

٢٩ - تنفيذ التزامات كوبنهاغن تنفيذاً كاملاً على أساس نهج للتنمية يكون مترابطاً ويكون محوره الناس وإدراج منظور التنمية الاجتماعية في الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالألفية.

٣٠ - بناء مجتمعات عادلة من أجل الجميع عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة من جانب المرأة في جميع المجالات فضلاً عن القضاء على جميع أوجه التمييز والعنف ضد المرأة.

باء - المعرفة والتكنولوجيا

٣١- تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب في ميدان العلم والتكنولوجيا، وتحقيقاً لهذه الغاية اتخاذ إجراءات ترمي، في جملة أمور، إلى القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر دبي الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا؛

(ب) توجيه طلب إلى مركز الجنوب، بالتنسيق مع رئيس مجموعة الـ ٧٧ والدول الأعضاء فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لإجراء حصر لعمليات تبادل الخبرة الفنية والخبرات فيما بين مؤسسات البحوث والجامعات في البلدان النامية وإقامة شبكات لبلدان الجنوب فيما بين مؤسسات البحوث والجامعات ذات الصلة بغية تيسير تبادل البرامج والطلاب والأكاديميين والباحثين وتقديم زمالات دراسية ومنح؛

(ج) تفويض لجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية، في دورتها الثانية عشرة، بأن تُدرج في جدول أعمالها استعراض ومتابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الأول الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك النظر في عقد منتدى رفيع المستوى بين الجنوب والجنوب يُعنى بالعلم والتكنولوجيا وذلك على أساس منتظم وأي ترتيب متابعة أخرى قد يكون ضرورياً.

٣٢- النهوض بالتعليم وتدعيم إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها لأغراض التنمية، وتحقيقاً لهذه الغاية:

(أ) تشجيع تقاسم المعلومات والهياكل الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك تقاسمها عن طريق استخدام وسائل افتراضية/شبكة إلكترونية من أجل تكييف المبادلات التعليمية والتقنية بين البلدان النامية فضلاً عن استكشاف عقد اجتماعات ومؤتمرات افتراضية على الإنترنت لمجموعة الـ ٧٧ والصين؛

(ب) زيادة القدرة البشرية والمؤسسية في البلدان النامية بخصوص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك عن طريق تطوير الهياكل الأساسية التكنولوجية والتوسع في كليات العلوم والهندسة؛

(ج) تشجيع صياغة وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وخطط عمل وطنية وكذلك، حيثما كان مناسباً، إقليمية بغية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسد الفارق الرقمي وزيادة الفرص الرقمية إلى أقصى حد، بما في ذلك في مجالات مثل الهياكل الأساسية والبيئة الخاصة بالتجارة الإلكترونية ونشاط الأعمال الإلكتروني ودعم تطويرها بطريقة تيسر زيادة استفادة البلدان النامية منها؛

(د) تشجيع التبرع لصندوق التضامن الرقمي.

٣٣- الاشتراك بصورة فعالة في العملية التحضيرية والمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في مدينة تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بغية تحقيق

أهداف القمة، ولا سيما تلك الواردة في إعلان مبادئ جنيف وخطط عمل جنيف والتي تشمل، في جملة أمور، وصول العالم كافة إلى المعلومات والمعارف من أجل الجميع، وإدارة الإنترنت بصورة ديمقراطية، واحترام التنوع الثقافي والهوية الثقافية، والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي.

٣٤- تشجيع اعتماد مفهوم الحكومة الإلكترونية، على نطاق أوسع انتشاراً، كوسيلة من وسائل زيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة وحصول المواطنين عليها، عن طريق تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية وتعبئة الدعم من أجل أقل البلدان نمواً لمساعدتها في إقامة الهياكل الأساسية المطلوبة في هذا المجال.

٣٥- دعم الجهود التي تبذلها "منظومة تريستا"، ولا سيما أكاديمية العلوم للعالم الثالث، بغية إنشاء ائتلاف مجموعة الـ ٧٧ المعني بالعلم والتكنولوجيا، على النحو المتفق عليه في قمة الجنوب الأولى. وفي هذا الصدد، فإن الرئيس مدعو إلى أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الاجتماع الوزاري السنوي القادم.

٣٦- حث رئيس مجموعة الـ ٧٧ على القيام، بالتنسيق الوثيق مع رئيس فرع باريس، بالدعوة إلى عقد المنتدى الثقافي لبلدان الجنوب على النحو المتفق عليه في قمة الجنوب الأولى.

٣٧- تعزيز الجهود التعاونية الرامية إلى بناء واستخدام الشبكات والقدرة المؤسسية والخبرة الفنية في مجالات، مثل العلم والتكنولوجيا والبحوث ووضع المعايير، وتوجيه طلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي تعمل مع مركز الجنوب، أن تيسر تحقيق هذا الهدف. والقيام في هذا الصدد بإنشاء شبكة من "المراكز الممتازة" من المؤسسات العلمية والتكنولوجية القائمة في البلدان النامية بغية تمكين العلماء والمهندسين من التفاعل بعضهم مع بعض عن طريق وسائل من بينها برامج التبادل المتواتر واستخدام أحدث التسهيلات البحثية التي تتيحها هذه المراكز.

٣٨- دعم لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دعماً كاملاً في أعمالها الرامية إلى تشجيع بناء القدرات العلمية/التكنولوجية لدى البلدان النامية، والسعي إلى توسيع نطاق استعراضاتها القطرية التي تُجرى بشأن سياسات البلدان النامية ذات الصلة والتي تشكل الأساس الذي يقوم عليه تبادل الخبرات بغية تعزيز التكنولوجيات المختلفة في الجنوب.

٣٩- إعادة تأكيد أن استئصال شأفة الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن إدامتها، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف عامة إجمالية للتنمية المستدامة ومتطلبات لا بد منها لهذه التنمية، ونقرر في هذا الصدد العمل معاً من أجل تحقيق هذه الأهداف في جميع المحافل ذات الصلة.

٤٠- نعيد أيضاً تأكيد نداءنا بتوفير مزيد من التمويل والاهتمام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي وكذلك لبرنامجي الأمم المتحدة للذين يوجد مقرهما في نيروبي - وهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٤١ - الترحيب باعتماد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونحن في هذا الصدد:

١٠ - نرحب باعتماد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء في القدرات التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونطالب في هذا الصدد بوضع خطة عمل ذات جداول زمنية وأهداف محددة؛

٢٠ - نقرر التعاون على نحو وثيق من أجل تنفيذ هذه الخطة بصورة فعالة تنفيذاً لأنشطة التنمية المستدامة، عن طريق بذل جهود تعاونية بشأن بناء القدرات في مجال إدارة البيئة، وإجراء مبادلات في مجال الدراية الفنية التكنولوجية والعلمية، وتطوير أحدث تكنولوجيات السليمة بيئياً لدى البلدان النامية.

٤٢ - الدعوة إلى زيادة اهتمام المجتمع الدولي بقضية توفير مأوى ملائم للجميع وتطوير المستوطنات البشرية المستدامة والقيام في هذا الصدد بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوصفه جهة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن توفير المأوى والمستوطنات البشرية المستدامة.

جيم - التعاون بين الجنوب والجنوب:

نكرر الإعراب عن التزامنا بالتعاون بين الجنوب والجنوب على النحو الوارد في برنامج عمل هافانا ونؤكد على أهمية هذا التعاون في الجهد الرامي إلى استئصال شأفة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في الجنوب، ونوافق في هذا الصدد على ما يلي:

٤٣ - تنفيذ التدابير والمبادرات الواردة في إطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب.

٤٤ - دعوة رئيس مجموعة ال ٧٧ إلى القيام، بالتعاون مع الأونكتاد والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، بتقديم دراسة شاملة عن القطاعات الجديدة والدينامية بقصد تدعيم اشتراك البلدان النامية في التجارة العالمية في المجالات التي تكون فيها لهذه البلدان ميزة نسبية محتملة.

٤٥ - دعوة جميع الأطراف المعنية إلى عقد الجولة الثالثة للنظام الشامل للأفضليات التجارية بحلول عام ٢٠٠٦ وتشجيع البلدان النامية الأخرى على النظر في الاشتراك في هذا النظام.

٤٦ - دعوة الأطراف إلى دعم وتمويل مشروع، تحت رعاية الأونكتاد، لزيادة الوعي لدى البلدان النامية بما يلي:

١٠ - الجولة الثالثة للمفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية؛

٢٠ - وترويج ونشر النتائج التي تتمخض عنها هذه الجولة عقب اختتامها.

٤٧ - تشجيع الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ على وضع ترتيبات/أطر للتعاون القطاعي بين الجنوب والجنوب.

٤٨ - نقرر إنشاء "صندوق الجنوب من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية" بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية فضلاً عن التصدي لمشاكل الجوع والفقر والكوارث البشرية. وفي هذا الصدد فإننا:

١٠ - نرحب وننوه بالمقترح المقدم من صاحب السمو أمير دولة قطر لإنشاء هذا الصندوق وتبرعه بمبلغ ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لإطلاقه؛

٢٠ - نعرب عن تقديرنا لحكومي الصين والهند لتبرع كل منهما بمبلغ مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة لهذا الصندوق؛

٣٠ - ندعو البلدان الأخرى إلى التبرع لهذا الصندوق، إن كانت في وضع يسمح لها بالقيام بذلك؛

٤٠ - نقرر اتخاذ مزيد من الإجراءات لوضع هذا الصندوق موضع التطبيق.

٤٩ - نوصي بتوسيع نطاق صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تستعرض هيكله وطرائق تشغيله من أجل تمكينه من الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات البلدان النامية.

٥٠ - نطلب إلى رئيس مجموعة ال ٧٧ أن يتشاور مع الدول الأعضاء بشأن موعد وطرائق عقد منتدى لبلدان الجنوب يعني بالشراكة العامة والخاصة.

٥١ - تعزيز التعاون والتنسيق بين مجموعة ال ٧٧ وحركة عدم الانحياز في النهوض بالتعاون بين الجنوب والجنوب عن طريق توجيه طلب إلى لجنة التنسيق المشتركة للاجتماع بصورة أكثر انتظاماً لمناقشة القضايا التي تحظى باهتمام مشترك في ميدان التعاون بين الجنوب والجنوب في المجالات التي يمكن فيها بحث تآزر الطاقات.

٥٢ - نخطط علماً بتقرير الفريق الاستشاري المخصص المعني بأداء وولايات وطرائق عمل غرفة التجارة والصناعة التابعة لمجموعة ال ٧٧ ونطلب إلى رئيس مجموعة ال ٧٧ أن يحدد خياراً في هذا الصدد من بين توصيات الفريق الاستشاري المخصص وأن يقدم، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، تقريراً إلى الاجتماع الوزاري السنوي القادم من أجل النظر فيه واتخاذ إجراء بهذا الشأن.

٥٣ - دعم مركز الجنوب ووصفه مركز فكر يقوم بتحليل القضايا المحورية في الاقتصاد العالمي ذات الأهمية الخاصة لبلدان الجنوب، وندعو في هذا الصدد الدول الأعضاء التي هي في وضع يسمح لها بذلك والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص إلى تعزيز القاعدة المالية للمركز، وفي هذا الصدد يدعو أعضاء مركز الجنوب البلدان النامية الأخرى التي ليست بعد أعضاء في المركز إلى الانضمام إليه.

٥٤ - استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف شديد و/أو من تصحر، وخاصة في أفريقيا، في معالجة تدهور الأراضي وكأداة للمساعدة في التصدي، في جملة أمور، للفقر والجوع. والقيام في هذا الصدد:

١٠ - بدعم تنويع مصادر التمويل وكذلك زيادة رصد الأموال من أجل تنفيذ الاتفاقية، عن طريق مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية والمصادر الممكنة الأخرى بما في ذلك، في جملة أمور، مؤسسة التنمية المستدامة؛

٢٠ - بتشجيع تنفيذ برامج العمل المعتمدة في منتدى أفريقيا/آسيا الثاني (نيامي، النيجر، ١٩٩٨)، ومنتدى أفريقيا/أمريكا اللاتينية والكاريبي الثاني (باماكو، مالي، ٢٠٠٠)، تعزيزاً لتنفيذ الاتفاقية؛

٣٠ - وأيضاً بتشجيع تنظيم أنشطة خاصة لضمان نجاح `سنة الصحاري والتصحر` في عام ٢٠٠٦.

٥٥ - نحث اليونسكو على وضع وتنفيذ ما يلي:

(أ) برنامجاً للتعاون بين الجنوب والجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا تكون أهدافه هي تيسير إدماج نهج إنمائي في السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا؛ وتقديم المشورة في مجال السياسات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛ وإنشاء شبكات لحل المشاكل تضم مراكز الامتياز في البلدان النامية فضلاً عن دعم تبادل الطلاب والباحثين والعلماء والتكنولوجيين فيما بين البلدان النامية؛

(ب) برنامجاً للتعاون بين الجنوب والجنوب في مجال التعليم يكون هدفه هو تيسير قيام البلدان النامية بتحقيق أهداف `خطة داكار المتعلقة بتوفير التعليم للجميع` والهدف الإنمائي الوارد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية والمتصل بمحو الأمية، بما في ذلك عن طريق تبادل الخبرات في القيام بمشاريع تجريبية فيما بين البلدان النامية وداخل كل بلد. ونحث في هذا الصدد البلدان المتقدمة على تزويد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتمويل الضروري لدعم هذه البرامج.

٥٦ - نلتعهد بتعزيز تعاوننا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض السارية الأخرى فضلاً عن تعزيز شبكة لبلدان الجنوب تربط بين مؤسسات البحث والتطوير ومراكز الامتياز الأخرى من أجل تدعيم الجهود التي يبذلها الجنوب في مجال إقامة برامج استراتيجية بين الجنوب والجنوب للبحث والتطوير بشأن تطوير اللقاحات والعقاقير والمنتجات التشخيصية من أجل الوقاية من هذه الأمراض في الجنوب وعلاجها.

٥٧ - نرحب بتنفيذ برنامج إيصال الرعاية الصحية فيما بين بلدان الجنوب الذي يوجد مقره في أبوجا، بنيجريا، والذي حقق نتائج إيجابية في البلدان المستفيدة منه وندعو إلى زيادة التعاون وتوسيع دائرة المانحين فضلاً عن المستفيدين من هذا البرنامج بغية تدعيم فعاليته ونوعية تقديم الخدمات الصحية. ونطلب في هذا الصدد تقديم تقرير مرحلي شامل آخر بشأن هذا البرنامج إلى الاجتماع الوزاري السنوي القادم من أجل النظر فيه واتخاذ أي إجراءات مناسبة.

٥٨ - تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب في مجال الطلب وصناعة المواد الصيدلانية وصناعات التكنولوجيا الأحيائية، على أن يؤخذ في الحسبان وقع الأمراض المزمنة والجوائح على السكان المتأثرين، وخاصة في أقل البلدان نمواً، ونشر الفرص المتاحة في هذا الميدان، استناداً إلى الخبرات المكتسبة في بعض البلدان النامية.

٥٩- نحث الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ التي يمكنها أن تفعل ذلك على أن تقدم خطوط ائتمان لدعم التجارة بين الجنوب والجنوب وأن تشجع ترتيبات التعاون التقني القائمة على أفضل الممارسات لدى البلدان النامية.

٦٠- نوصي بمواصلة النظر في إنشاء مصرف للتجارة والتنمية من أجل الجنوب ونعمد في هذا الصدد إلى:

(أ) تفويض اجتماع لخبراء المالية وخبراء المصارف المركزية و/أو خبراء آخرين بالنظر في هذا المقترح، بما في ذلك القضايا المتعلقة وتقديم توصيات بشأن الإمكانية العملية ومقومات البقاء لمصرف التجارة والتنمية المقترح؛

(ب) توجيه طلب إلى مجموعة الـ ٢٤ والأونكتاد والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المشاركة في المشاورات المنشودة أعلاه وتقديم الدعم إليها، قدر المستطاع.

٦١- نوافق على دعم أنشطة لجنة العمل المعنية بالمواد الخام وعلى الاشتراك في أنشطتها، وعلى اتخاذ خطوات لتعزيز الأمانة القائمة لهذه اللجنة في أبوجا، بنيجيريا، عن طريق تزويدها بموارد مالية ومادية وافية، وندعو إلى إنشاء النظام الإقليمي للمعلومات المتعلقة بالمواد الخام من أجل أفريقيا.

٦٢- ندعم المبادرات الثنائية التي اتخذها بعض البلدان النامية فيما يتعلق بإلغاء الديون كي تستفيد منها أقل البلدان نمواً ونوالي تشجيع البلدان النامية الأخرى على القيام أيضاً باتخاذ مبادرات مماثلة لتعزيز التضامن مع هذه المجموعة من البلدان النامية الأشد تأثراً بالصدمات.

٦٣- نستعهد باتخاذ ومواصلة جميع المبادرات الهادفة إلى تدعيم فرص وصول المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً إلى الأسواق، ونثني في هذا الصدد على البلدان النامية التي قامت بذلك فعلاً، ونطلب إلى البلدان النامية التي هي في وضع يسمح لها بأن تتيح وصول المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً إلى أسواقها على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص إلى أن تفعل ذلك.

٦٤- نعزز المبادرات المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً عن طريق تنفيذ مشاريع في مجالات مثل بناء القدرات البشرية والإنتاجية، والمساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات، وخاصة في القضايا المتعلقة بالصحة والتعليم والتدريب المهني والبيئة والزراعة والعلم والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار والطاقة والتعاون في مجال النقل العابر.

٦٥- نشجع كل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على القيام، في إطار برنامج عمل ألماني، بزيادة تكثيف عملها معاً وتعاونها عن طريق ترتيبات واتفاقات المرور العابر القائمة فيما بينها. ونحن ندعو في هذا الصدد البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف إلى ضمان تنفيذ برنامج عمل ألماني تنفيذاً كاملاً وفعالاً عن طريق تزويد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بالمساعدة المالية والتقنية الضرورية.

٦٦- دعم البلدان النامية الخارجة من نزاعات، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بقصد تمكينها من القيام، على النحو المناسب، بإعادة تأهيل وإعادة بناء هياكلها الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية.

٦٧- المناداة بزيادة تقديم المساعدة الدولية في إقامة وتعزيز آليات وطنية ودون إقليمية وإقليمية ودولية لمنع حدوث كوارث طبيعية والتأهب لها والتخفيف من آثارها، بما في ذلك عن طريق إنشاء وتعزيز نظم للإنذار المبكر وكذلك عن طريق عملية إعادة التأهيل والتعمير الطويلة الأجل، بالنظر إلى زيادة حدوث الكوارث الطبيعية وآثارها المدمرة على تنمية البلدان النامية، وخاصة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، ومناداة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بالعمل في ظل تنسيق وثيق بغية الوفاء بالالتزامات المتعهد بها لمساعدة البلدان المتأثرة بالكوارث والبلدان المعرضة للكوارث، لكي تتلقى حكوماتها وسلطاتها المعنية معلومات الإنذار المبكر بطريقة غير تقييدية ومناسبة من حيث التوقيت من أجل استخدامها ونشرها حالاً وبصورة فعالة.

٦٨- دعوة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة إلى اتخاذ الترتيبات وتقديم الدعم عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥ في البلدان النامية المعرضة للكوارث، عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية، وتناول مسألة مدى القدرة على تحمل الديون، ونقل التكنولوجيا، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب.

٦٩- تشجيع جميع أشكال الشراكات التي تعزز التعاون بين الجنوب والجنوب.

٧٠- اتخاذ إجراءات وتدابير تكفل إيجاد بيئة تمكينية للتنمية، والتشجيع في هذا الصدد على تقديم مساهمة فعالة من جانب قطاع نشاط الأعمال إلى مجالات التعاون بين الجنوب والجنوب مثل التعليم والصحة والهياكل الأساسية والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية والنقل والزراعة ومصائد الأسماك والصناعة والسياحة والتكنولوجيات الأحيائية.

٧١- العمل معاً بروح من التضامن لضمان تحقيق وتقاسم مكاسب من عملية الجغرافيا الجديدة الناشئة للتجارة الدولية وتصميم وتنفيذ استراتيجيات لضمان استمرار الدينامية المتجلية في الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ولضمان أن يكون لها أثر المضاعف الإيجابي في جميع أنحاء الجنوب.

٧٢- تدعيم المشاورات والتعاون وتبادل الخبرات، بما في ذلك قصص النجاح المتحققة، بشأن التجارة بين الجنوب والجنوب.

٧٣- إقامة تجارة بين الجنوب والجنوب في السلع والخدمات على الصعد الثنائي والإقليمي والأقليمي في القطاعات التي تتسم بإمكانات تحقيق نمو مرتفع.

٧٤- وضع اتفاقات اعتراف متبادل بشأن اللوائح التقنية وتدابير الإصحاح والصحة النباتية.

٧٥- النهوض بالتعاون في مجال تلبية الاحتياجات البيئية التي تؤثر على صادرات البلدان النامية، بما في ذلك النهوض به عن طريق تقديم الدعم إلى فرقة العمل الاستشارية التابعة للأونكتاد والمعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق.

٧٦- إنشاء أو تعزيز آليات ملائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للنهوض بتبادل المعلومات بشأن الممارسات المضادة للمنافسة وبشأن تطبيق القوانين والسياسات الوطنية والإقليمية في هذا المجال، ولكي يساعد

كل بلد غيره من البلدان بما يحقق الميزة المتبادلة لها بشأن مكافحة الممارسات المضادة للمنافسة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٧٧- بحث طرق تعزيز وتيسير التجارة فيما بين البلدان النامية والقيام في هذا الصدد بدعم أعمال الأونكتاد بشأن الآليات المناسبة.

٧٨- الاستثمار في تحسين تسهيلات الهياكل الأساسية والربط الشبكي فيما بين البلدان النامية بغية تيسير التجارة وتخفيض تكلفة أداء نشاط الأعمال.

٧٩- تعزيز التفاوض، على أساس طوعي، بشأن اتفاقات للتجارة الحرة فيما بين البلدان النامية باعتبارها تشكل أداة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب.

٨٠- تدعيم وتعزيز التكامل الإقليمي ودون الإقليمي عن طريق إقامة تجمعات وترتيبات أخرى تركز على المنفعة المتبادلة وأوجه التكامل والتضامن فيما بين البلدان النامية بقصد تيسير نموها الاقتصادي وتنمية اقتصاداتها والتعجيل بذلك.

٨١- العمل على نحو فعال من أجل تدعيم وتعزيز التعاون الأفريقي فيما بين البلدان النامية في جميع المجالات وتشجيع الأخذ بمبادرات في هذا الصدد.

٨٢- اتخاذ تدابير ومبادرات لدعم مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

٨٣- الحث على التنفيذ المبكر للمبادرات التعاونية التي تتخذها البلدان الآسيوية والأفريقية في إطار الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة.

٨٤- طلب قيام الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، متعاونة في ذلك مع مركز الجنوب وبالتشاور مع رئيس مجموعة الـ ٧٧، بتقديم تقرير سنوي عن التعاون بين الجنوب والجنوب.

٨٥- الدعوة إلى تنفيذ التوصيات المعنية المتصلة بالتعاون بين الجنوب والجنوب والواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة والمعنون "عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع".

٨٦- الترحيب بالمبادرات/المقترحات الثنائية والعديدة الأطراف فيما يتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب والواردة في المرفق الأول.

٨٧- تشجيع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ومجموعات الدول الأعضاء فيها، التي يمكنها أن تفعل ذلك، على أن تطور وتعزز مبادرات أخرى بشأن التعاون الإنمائي، ويطلب إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ بتقديم معلومات إلى جميع أعضاء المجموعة.

٨٨- يُطلب إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧، بدعم من الأونكتاد والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالقيام دورياً بتنظيم منتدى بشأن الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب من أجل مناقشة ونشر الخبرات الناجحة فيما بين البلدان النامية في هذا الميدان، والقيام في هذا الصدد باتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحديد مكان انعقاد هذا الحدث في عام ٢٠٠٦.

٨٩- يُطلب إلى الأونكتاد تقديم تقرير عن نمط تدفقات الاستثمار من بلدان الجنوب وإليها يجري فيه، في جملة أمور، تحليل التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه التدفقات على البلدان النامية.

دال - العلاقات بين الشمال والجنوب:

٩٠- تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب كوسيلة لتيسير جهود البلدان النامية الرامية إلى النهوض بتنميتها وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإننا في هذا الصدد:

(أ) ندعو، في جميع المحافل ذات الصلة، البلدان المتقدمة إلى تصريف سياساتها الاقتصادية - الكلية والتجارية، بما في ذلك إزالة الإعانات، بطريقة تدعم إتاحة الفرص للبلدان النامية بغية خفض الفجوة القائمة في الدخل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى؛

(ب) نحث البلدان المتقدمة، التي لم تفعل ذلك بعد، على زيادة تدفقاتها من المساعدة الإنمائية الرسمية بغية تحقيق الأرقام المستهدفة المتفق عليها دولياً لهذه المساعدة وهي توجيه ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى البلدان النامية و ٠,١٥ في المائة - ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً؛

(ج) ندعو إلى إقامة آلية رصد فعالة لضمان تلبية الأرقام المستهدفة المتفق عليها دولياً لمخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان المتقدمة وهي توجيه ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى البلدان النامية و ٠,١٥ في المائة - ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً؛

(د) نحث المؤسسات المالية الدولية والدائنون من البلدان المتقدمة على ربط معايير تحمل الديون ربطاً مباشراً باحتياجات التمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى؛

(هـ) ندعم بالكامل الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي لزيادة المنح الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى المنخفضة الدخل، بالإضافة إلى المنح المقدمة عن طريق إلغاء الديون؛

(و) مواصلة المداولات بشأن إنشاء إطار للتعامل بصورة فعالة مع جميع الديون السيادية المستحقة على البلدان النامية.

٩١- حث الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية على الوفاء بالتزامها دعماً للبلدان النامية التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وعلى وضع وتنفيذ

مبادرات لخفض المديونية القائمة والتشجيع على اتخاذ مزيد من التدابير الدولية، بما في ذلك إلغاء الديون واتخاذ ترتيبات أخرى من أجل البلدان التي تنضوي تحت لواء المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٩٢- دعوة الشركاء في التنمية إلى تعزيز تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، والقيام بما يلي:

(أ) عدم ربط أي معونة تقدم إلى أقل البلدان نمواً بشروط، وزيادة مقدار المعونة لتصل إلى الرقم المستهدف المتفق عليه دولياً وهو ٠,١٥ في المائة - ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة وإتاحة هذه المعونة على أساس طويل الأجل يمكن التنبؤ به؛

(ب) إلغاء جميع الديون الرسمية المستحقة على جميع أقل البلدان نمواً؛

(ج) إتاحة وصول جميع المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً كافة إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص، ودعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان للتغلب على المعوقات التي تواجهها في جانب العرض.

٩٣- تعزيز الحوار مع البلدان المتقدمة ومنظماتها بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، بغية التصدي لمسألة تخلف البلدان النامية وتدعيم تنميتها المشتركة، وندعو في هذا الصدد رئيس مجموعة ال ٧٧ إلى إبلاغ شركائنا الإنمائيين بما لدينا من أوجه قلق واهتمامات، بما في ذلك إبلاغها لاجتماعات مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى.

٩٤- مواصلة إشراك جميع الشركاء في تناول مسألة الاختلالات النظامية العالمية في مجالات مثل التجارة والتمويل والنقود والتكنولوجيا. ونحث في هذا الصدد المجتمع الدولي على النهوض بإصلاح الهياكل المالية العالمية، بما في ذلك عن طريق رفع صوت وزيادة اشتراك البلدان النامية في عملية صنع القرارات في المؤسسات المالية الدولية، ومراجعة السياسات والترتيبات النقدية والمالية الدولية وتأثيرها على البلدان النامية.

٩٥- تدعيم التعاون عن طريق الآليات والإجراءات القائمة لفرع مجموعة ال ٧٧ في جنيف من أجل زيادة القدرة والقوة التفاوضية بقصد ضمان مصالح البلدان النامية في التجارة والقضايا المتصلة بالتجارة.

٩٦- دعوة المجتمع الدولي إلى تعزيز نقل التكنولوجيات بشروط تفضيلية، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة، واعتماد سياسات وبرامج بقصد مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من التكنولوجيا في تحقيق تنميتها وذلك، في جملة أمور، عن طريق التعاون التقني وبناء القدرة العلمية والتكنولوجية.

٩٧- دعوة المجتمع الدولي أيضاً إلى دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى وصولها إلى فرص التعليم وإلى الاشتراك في تقاسم المعارف والهياكل الأساسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩٨- حث المجتمع الدولي على اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة للتخفيف من الآثار الكارثية المترتبة على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل والملاريا والأمراض السائرة الأخرى، بما في ذلك التخفيف منها عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي للعقاقير وضمان الوصول إلى العقاقير بتكاليف معقولة.

٩٩- الدعوة إلى التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس من أجل زيادة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وفي هذا الصدد دعوة البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية إلى تزويد هذه الدول بالمساعدة المالية و/أو التقنية الضرورية بغية تنفيذ استراتيجية موريشيوس.

١٠٠- حث الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية على الوفاء بالتزاماتها تجاه أفريقيا عن طريق تنفيذ شتى المبادرات المتعلقة تحديداً بأفريقيا، وخاصة المشاريع ذات الأولوية في إطار برنامج "نيباد" ودعوة المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

(أ) إلغاء جميع ديون البلدان الأفريقية واتخاذ خطوات عملية لتنفيذ هذا الإلغاء بصورة عاجلة؛

(ب) مضاعفة المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا وتحسين نوعيتها وذلك، في جملة أمور، بتوجيه هذه المساعدة عن طريق المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف وزيادة عنصر دعم الميزانية بها؛

(ج) تبسيط إجراءات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بغية إزالة التأخيرات في صرف الموارد الموافق عليها من أجل مشاريع برنامج "نيباد".

١٠١- الاشتراك في حوار استباقي بشأن المسائل المتصلة بالمسؤولية الإنمائية والإدارة السليمة للشركات عبر الوطنية، وهو ما يستتبع زيادة إسهامها إلى أقصى حد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة.

١٠٢- التأكيد على أهمية تشجيع إيجاد علاقة أكثر دينامية وتعاونية مع البلدان المتقدمة والبلدان المصنّعة، على أساس المشاركة البناءة، توجهاً للمنافع المتبادلة وتحقيقاً لهذه الغاية ندعو مجموعة الـ ٧٧ إلى تقديم مقترحات من أجل إطلاق الحوار في هذا الشأن.

١٠٣- الرفض الحازم لفرض قوانين وأنظمة ذات تأثير خارج حدود الإقليم المعني ولسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الأحادية المتخذة ضد بلدان نامية، ونكرر الإعراب عن الحاجة الملحة إلى إزالتها في الحال والتأكيد على أن هذه الإجراءات لا تؤدي فقط إلى تقويض المبادئ المودعة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بل تهدد أيضاً بصورة حادة حرية التجارة والاستثمار، وندعو المجتمع الدولي في هذا الصدد إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير وعدم تطبيقها.

التنفيذ والمتابعة

١٠٤- حث جميع الدول الأعضاء على تقديم إسهامات خاصة في الصندوق الخاص لمجموعة الـ ٧٧ المنشأ وفقاً للمقرر الوارد في الفقرة ٤ من الفصل السادس من برنامج عمل هافانا الذي اعتمدته قمة الجنوب الأولى، بقصد

تحقيق الهدف الوارد فيه وهو تخصيص ما لا يقل عن ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لزيادة المساعدة في التنفيذ والمتابعة الكاملين للمقررات التي تعتمدها قمة الجنوب.

١٠٥- نكرر الإعراب عن مقررنا الوارد في الفقرة سادساً - ٢ من برنامج عمل هافانا بشأن المساهمات المالية في أمانة مجموعة ال ٧٧ وندعو البلدان التي عليها متأخرات إلى القيام على وجه السرعة بتصفية متأخراتها كما ندعو جميع الأعضاء إلى تقديم مساهماتهم السنوية في التوقيت المناسب.

١٠٦- الترحيب بالتقدم الذي أحرزه حتى الآن صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مجال دعم التعاون بين الجنوب والجنوب ونطلب إلى جميع أعضاء مجموعة ال ٧٧ وكذلك إلى منظومة الأمم المتحدة دعم توسيع نطاق موارد الصندوق الاستثماري عن طريق تقديم مساهمة منتظمة في مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات لهذا الصندوق، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

١٠٧- نقرر مواصلة تعزيز قدرات مجموعة ال ٧٧ على مواجهة التحديات والفرص القائمة اليوم عن طريق القيام، في جملة أمور، بزيادة تدعيم التنسيق فيما بين شتى الفروع على المستويين الرسمي وغير الرسمي على السواء وتعزيز التنسيق والتعاون مع مؤسسات الجنوب ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا العصرية، لكي يمكن جعل الحكمة والخبرة الجماعيتين للمجموعة تؤثران على تناول جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك المفاوضات المتعددة الأطراف.

١٠٨- نطلب إلى رئيس مجموعة ال ٧٧ أن يعين فريقاً عاماً مفتوح العضوية لدراسة الطرق والوسائل الممكنة لتعزيز مجموعة ال ٧ٷ وأمانتها، بما في ذلك تحديد طرائق عامة لتيسير التعاون بين فروع المجموعة فضلاً عن تحديد نهج ابتكارية لمواجهة احتياجات أمانة مجموعة ال ٧٧ من الموارد والموظفين لكي يمكن أن تلي احتياجات كامل هذه المجموعة، وتقديم تقرير إلى الاجتماع الوزاري السنوي في وقت مناسب.

١٠٩- نطلب إلى وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة القيام، في مجالات اختصاصها، بدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٠- نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، باتخاذ تدابير ملموسة لزيادة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ككيان مستقل وجهة وصل للتعاون بين الجنوب والجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة على النحو الذي أكد عليه من جديد قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بغية تمكين هذه الوحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل، وخاصة عن طريق حشد الموارد من أجل النهوض بالتعاون بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك عن طريق التعاون الثلاثي.

١١١- نطلب كذلك إلى الأمين العام القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعادة تسمية صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي أنشئ استجابة لقرار الجمعية العامة ١١٩/٥٠ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ليصبح صندوق الأمم المتحدة للتعاون

فيما بين بلدان الجنوب^١ وتعيين هذا الصندوق ليكون آلية التمويل الرئيسية المتعددة الأطراف لتشجيع ودعم مبادرات التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك تلك المبادرات التي تقررها قمة الجنوب.

١١٢ - دعم تعزيز دور الأونكتاد بصفته جهة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، ولا سيما في مجال تنفيذ عمليات تحليل السياسات وتقديم المشورة بشأن السياسات، وكذلك في تشكيل توافقات الآراء بشأن مسائل التنمية.

١١٣ - ندعو رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى إعداد برنامج من أجل الجنوب لإيجاد إطار لخيارات التنمية بغية دعم اشتراك واندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وعملية العولمة، ونطلب إلى رئيس المجموعة أن يقدم المقترحات المتعلقة بإعداد هذا البرنامج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ كيما ينظر فيها الوزراء.

١١٤ - ندعو رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى القيام، حسبما يعتبر ضرورياً، بعقد اجتماعات قطاعية في ميادين التعاون التي تهم المجموعة من أجل تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب.

١١٥ - نطلب إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ أن يتخذ إجراءات، على النحو المناسب، بما في ذلك عن طريق تنظيم اجتماعات لزيادة مستوى الربط الشبكي فيما بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك فروع مجموعة الـ ٧٧ والمنظمات الإقليمية، لتقاسم الخبرات وكذلك، حيثما أمكن ذلك عملياً، تيسير إعداد مواقف مشتركة للمجموعة في المفاوضات المتعددة الأطراف.

١١٦ - نطلب إلى لجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى أن تبقى قيد الاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمري قمة الجنوب في ميدان التعاون بين الجنوب والجنوب.

١١٧ - ندعو رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى إجراء مشاورات بقصد إجراء استعراض منتصف الفترة لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة الجنوب الثانية.

١١٨ - ندعو رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لكي ينقل على وجه السرعة الاستنتاجات ذات الصلة التي خلصت إليها هذه القمة إلى شركائنا الإنمائيين، بما في ذلك عن طريق اجتماعات مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى، ونقلها إلى العملية التحضيرية لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى بكامل هيئتها الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وكذلك إلى الاجتماعات الأخرى الرفيعة المستوى ذات الصلة، بقصد تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب وحشد الدعم من أجل مصالح البلدان النامية.

المرفق الأول

قائمة بمقترحات المشاريع الثنائية والعديدة الأطراف فيما يتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب

بليز

- (١) برنامج محو الأمية
- (٢) حماية الطفولة
- (٣) موارد المياه

بنن

المشاريع التي تلتزم بنن بالتعاون بشأنها هي:

- (١) مشروع سد للطاقة الكهربائية المائية في أدرالالا (بنن - توغو)
- (٢) مشروع مكافحة تآكل السواحل (غانا - توغو - بنن - نيجيريا)
- (٣) المشروع الإقليمي لإنتاج اللقاحات
- (٤) مشروع السكك الحديدية (بنن - النيجر)
- (٥) مشروع خط أنابيب الغاز لأفريقيا الغربية
- (٦) مشروع الممر الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (بنن - النيجر - كوت ديفوار - توغو)

البرازيل

- (١) "Fome Zero" (برنامج إزالة الجوع)
- (٢) البرنامج الوطني لتشجيع الرضاعة الطبيعية
- (٣) "Bolsa Escola" (صندوق دعم تعليم الأطفال الفقراء)
- (٤) "Bolsa Familia" (صندوق دعم الأسرة الفقيرة)
- (٥) البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
- (٦) "Pastoral da Criança" (رعاية الأطفال)

الصين

- (١) التدريب والتشاور والوعي من أجل توليد الطاقة الكهربائية المائية على نطاق صغير في موزامبيق وأوغندا ونيجيريا وزمبابوي
- (٢) تعزيز الشراكة بين أفريقيا والصين عن طريق برنامج منتجات الألبان ذي القيمة المضافة المرتفعة
- (٣) التعاون الإقليمي بين آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بشأن تكنولوجيا عش الغراب الذي يؤكل

كوبا

- (١) تعزيز القدرة الإقليمية على الحد من الكوارث عن طريق إدماج نهج إدارة المخاطر
- (٢) مقترح حكومي بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
- (٣) دعم شبكات المواضيع والإقليمية للتنمية البشرية
- (٤) برنامج محو الأمية المسمى "Yo si puedo" (نعم أستطيع)
- (٥) مركز التدريب الإقليمي المعني بالإدارة المستدامة للأراضي
- (٦) مكافحة تدهور الأراضي وعمليات التصحر في جزر الكاريبي
- (٧) مركز التدريب الإقليمي على السلامة الأحيائية
- (٨) شبكة التدريب من أجل المديرين في مجال التعليم عن بُعد
- (٩) التعاون بين الجنوب والجنوب من أجل الإسهام في التنمية المستدامة لإنتاج الأرز في نظم الإرشاد الإنتاجية الصغيرة الحجم
- (١٠) الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق تنمية الزراعة الحضرية
- (١١) استعادة التنوع الأحيائي الزراعي الذي نالت منه الكوارث الطبيعية
- (١٢) مرصد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
- (١٣) المؤسسة المجتمعية لخدمة تدريس علوم الحاسوب والاتصالات
- (١٤) تعزيز القدرة الإقليمية للمعهد الوطني للإسكان في الكاريبي في مواجهة الكوارث الطبيعية

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

- (١) تدريب مصممي شبكات الري والصرف على الحماية من أضرار الجفاف والفيضانات في البلدان النامية

- (٢) تدريب خبراء التوحيد القياسي والأرصاء الجوية بالبلدان النامية
- (٣) تدريب خبراء تشييد وتشغيل وحدات توليد الطاقة الكهربائية المائية الصغيرة الحجم بالبلدان النامية

الهند

- (١) النهج التقني - الاقتصادي للتحرك بين أفريقيا والهند (TEAM-9)
- (٢) اللجنة الثلاثية الأطراف (الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا)
- (٣) الصندوق الاستثماري داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التخفيف من الفقر، والتعاون التقني والاقتصادي الهندي، وبعثة الوصل الشبكي في أفريقيا

إندونيسيا

- (١) التدريب على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
- (٢) التدريب على التمويل البالغ الصغر
- (٣) التدريب على تطبيق تكنولوجيا المعلومات

جامايكا

- (١) تطوير النظم الوطنية لاستعادة وتصريف النفط المستعمل
- (٢) إنتاج قوالب الكتلة الأحيائية
- (٣) إنتاج واستعمال محففات مجتمعية تعمل بالطاقة الشمسية
- (٤) قاعدة بيانات تقنية وبيئية لنظام المعلومات الجغرافية: العمل من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات ومن أجل التنمية المستدامة

كينيا

- (١) مشروع تعليم الشباب
- (٢) الإسهام في الحد من وفيات الأمومة في كينيا

نيجيريا

- (١) برنامج تنفيذ الرعاية الصحية فيما بين بلدان الجنوب (كوبا، ليبيا، نيجيريا)

فرق المعونة التقنية

- إيفاد متطوعين من المهنيين النيجيريين العاملين في الخدمات الطبية ومهندسي الأراضي والمدرسين إلى البلدان النامية عند طلبهم

لجنة العمل المعنية بالمواد الخام

- إنشاء نظام إقليمي أفريقي للمعلومات المتعلقة بالمواد الخام
- توفير الدعم لاستضافة اجتماع خبراء لجنة العمل الثانية المعنية بالمواد الخام، المقرر مؤقتاً انعقاده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
- توسيع قاعدة عضوية اللجنة وتوفير موارد مالية ومادية للإبقاء على الأمانة
- تقديم مساهمات من الدول الأعضاء إلى عمليات الأمانة

مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)

برنامج العلم والتكنولوجيا:

- علوم وتكنولوجيا التنوع الأحيائي (البيولوجي)
- التكنولوجيا الأحيائية
- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
- تكنولوجيات الطاقة
- علوم المواد
- علوم وتكنولوجيا الفضاء
- علوم وتكنولوجيا المياه
- تكنولوجيا ما بعد الحصاد
- المعارف والتكنولوجيات الخاصة بالسكان الأصليين
- بحوث التصحر
- علوم وتكنولوجيا التصنيع
- تكنولوجيا الليزر

الطاقة:

- خط أنابيب الغاز لأفريقيا الغربية
- مجمع الطاقة لأفريقيا الغربية
- مشروع HYCOS التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)
- مشروع الطاقة المتجددة
- الخطة الرئيسية للطاقة
- خط أنابيب الغاز من دار السلام والذي يمر بكينيا إلى كمبالا بأوغندا
- خط أنابيب النفط من إندوريت بكينيا إلى كمبالا بأوغندا

النقل:

- تطوير السكك الحديدية
- تيسير النقل الطرقي
- تنفيذ قرار ياموسوكرو
- طريق إزيولو - مويال
- تطوير الممر الطرقي بين إثيوبيا وجيبوتي
- تيسير النقل الطرقي
- تنفيذ قرار ياموسوكرو
- مشروع شبكة الطرق بأفريقيا الشرقية (خمسة مشاريع)
- تطوير السكك الحديدية بأفريقيا الشرقية
- إعادة تشكيل هياكل السكك الحديدية بأفريقيا الشرقية
- الخطة الرئيسية لتطوير السكك الحديدية
- المركز الحدودي لأداء جميع العمليات
- تنسيق الحمل المحوري

- تحسين كفاءة السكك الحديدية والطرق والموانئ
- إصلاح النقل ومرفق دعم التكامل للإصلاحات المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بالسياسات ومساعدة الأعضاء في تنفيذ عمليات التدخل الإقليمي المتفق عليها
- المحور الطرقي بين ليبيا والنيجر وتشاد، وليبيا والسودان وإريتريا
- السكك الحديدية بين مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وليبيا والنيجر وتشاد
- التطوير التعاوني لمواصلة السلامة التشغيلية
- برنامج الصلاحية للطيران
- الاتصالات، ومراقبة الملاحة، وإدارة حركة المرور الجوي
- تيسير النقل على ممري دوالا - بينغي ودوالا - نجامينا
- مشروع مارينا والمنصة السياحية

الاتصالات:

- تطوير الهياكل الأساسية المحورية
- تنسيق السياسة العامة/إطار العمل
- برنامج دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- برنامج تنظيم السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- نظام الكابلات البحرية لأفريقيا الشرقية

بناء القدرات:

- إنشاء وحدة لتطوير وتنفيذ المشاريع
- تحديث الإجراءات الإقليمية وآليات الرصد

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- سياسة وتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي

إدارة المياه:

- مبادرة حوض النيل
- الملاحة الآمنة في بحيرة تنجانيقا/ملاوي
- نقل مياه أوبانغي لتكملة بحيرة تشاد عن طريق نهر شاري

مشروع قاري: "راسكوم" (RASCOM)

يرمي مشروع "راسكوم" إلى إطلاق أول ساتل (تابع اصطناعي) للاتصالات مملوك لأفريقيا بدعم من جميع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة "نيباد".

باكستان

- (١) برنامج المساعدة التقنية الخاصة
- (٢) برنامج المساعدة التقنية الخاصة من أجل أفريقيا
- (٣) برنامج المساعدة التقنية الخاصة من أجل جمهوريات آسيا الوسطى

الفلبين

- (١) حلقة عمل تدريبية بشأن إدارة مخاطر الكوارث إدارة مجتمعية

جنوب أفريقيا

المعلومات

- التعاون وبناء القدرات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- المنشآت المدنية غير التدميرية
- منصات الابتكار
- تقاسم المعلومات وبرامج البحوث
- التعاون العلمي بين الجامعات ومؤسسات البحوث
- تبادل المعرفة بشأن معايير رسم الخرائط الجيولوجية
- نظم معرفة السكان الأصليين

- تمويل مؤسسات البحث والتطوير
- تسويق نتائج البحوث وإدارة المؤسسات البحثية
- بناء القدرات
- الإدارة السليمة وبناء المؤسسات
- استنساخ نموذج بيثيل (Bethel) (هو مركز متعدد التخصصات يركز على تطبيقات التكنولوجيا المقترنة بتنمية المهارات لصالح الشباب في البيئات الريفية)
- حضانة نشاط الأعمال المتعلق بالتكنولوجيا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
- إنشاء مركز وطني للعلوم من أجل تشجيع الفهم العام للعلوم والهندسة والتكنولوجيا
- الكائنات المحورة وراثياً - التعاون بشأن البحوث وبناء القدرات والقضايا الأوسع نطاقاً المتعلقة بالمستهلكين
- التحول إلى توجه قائم على نشاط الأعمال
- الميكنة على نطاق صغير
- الاتفاقيات الدولية (تطوير موقف مصلحي متبادل بشأن العلاقات الثنائية)
- الصحة
- التصدي للأمراض العابرة للحدود
- البحوث المتعلقة بالصحة البشرية، فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بحوث السرطان
- بحوث التغذية
- التكنولوجيا الأحيائية من أجل الصحة والأمن الغذائي
- العلم والتكنولوجيا
- التكنولوجيا من أجل التنمية - نظم المعرفة الخاصة بالسكان الأصليين، حاضنات التكنولوجيا، برامج نقل التكنولوجيا، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تكنولوجيا البناء

- تكنولوجيا الليزر
 - المساعدة في التدريب في ميادين العلوم (على مستوى الماجستير والدكتوراه) وتحديد مشاريع مشتركة بشأن العلم والتكنولوجيا
 - التكنولوجيا من أجل القدرة التنافسية
 - الطاقة النووية
 - نظم المعرفة الخاصة بالسكان الأصليين والممارسات الجيدة على سبيل الدعوة إلى تعزيز القدرة التكنولوجية للسكان الأصليين
 - علم أحياء الجزئيات
 - اعتماد المختبرات
 - السوائل (التوابع الاصطناعية) الصغرى
 - علوم النيوترون والمفاعلات النووية
 - البحث والتطوير وإنتاج النظائر المشعة
 - معجلات الجسيمات والإفادة منها
 - المفاعلات النووية البحثية: استغلالها والإفادة منها
 - تكنولوجيا السوائل (التوابع الاصطناعية)
 - صور السوائل (مراقبة الحرائق والتطبيقات الأخرى)
 - محطة سواتل عالية الطاقة
 - التعاون بشأن صفيقة الكيلومتر المربع
- المعادن والطاقة
- بحوث المعادن
 - إثراء المعادن
 - تكنولوجيا التعدين
 - المسح الجيولوجي لحوض كالا هاري، واستخدام الموارد المعدنية

- الطاقة المتجددة
- مشاريع علوم المواد
- البيئة
- اختبار معدات الري
- التصحر وإدارة المياه
- تكنولوجيات حصاد المياه
- الرصد المناخي (إدارة المخاطر)
- استراتيجيات - التخفيف من الجفاف
- تهذيب النظم التحليلية
- استراتيجيات - إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة
- الري المتسم بالكفاءة
- إعادة تدوير المياه
- الزراعة
- سلامة الأغذية في المناطق الريفية
- تجهيز المنتجات الزراعية
- تبادل المعلومات - التربة والمناخ وزراعة الحفظ
- التكنولوجيا الأحيائية
- المحاصيل المقاومة للجفاف (إنتاجها)
- تطوير محاصيل السكان الأصليين
- التناسل القائم على المساعدة (حيوانات المزرعة)
- نقل التكنولوجيا بغية إنتاج منتجات الجلود
- حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بنباتات السكان الأصليين

- البحوث الزراعية - صحة الحيوانات المستأنسة والحيوانات البرية
- المجالات المحددة للبحوث المشتركة والتعاونية تشمل ما يلي:
- البحوث المتعلقة بالطب التقليدي ونظم معرفة السكان الأصليين
- التكنولوجيا الأحيائية للنباتات
- العلوم الأحيائية والأحياء والقضايا المتصلة بالصحة (المالاريا، البحوث المتعلقة بلقاحات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)
- تعزيز العلاقات بين مختبر الطب البيطري المركزي ومعهد أونديرستيبيورت للطلب البيطري ومنتجات أونديرستيبيورت الأحيائية (البيولوجية)
- بحوث الطب البيطري
- علم الزيوت، وتآكل التربة
- إدارة استعمالات الأراضي
- أما عملية إدارة قضايا البحوث والتكنولوجيا فتشمل ما يلي:
- نقل التكنولوجيا، بما في ذلك البحث والتطوير بشأن المعدات المنخفضة التكلفة
- إدارة نظام العلم والتكنولوجيا
- صياغة سياسة العلم والتكنولوجيا

سري لانكا

(١) البرنامج التقني المعنون "الأأيادي المحتضنة لآسيا" (Hands across Asia)

أوروغواي

(١) دليل خبراء أوروغواي في مجال الأنشطة الزراعية والأنشطة المتصلة بالثروة الحيوانية

فنزويلا

(١) الأمن الغذائي